أثر التمويل المالي في تقديم الخدمات العامة:
محافظة النجف أنموذجا

م.م بلقيس عبد الامير راشد

الملخص:

ان هذا البحث هو محاولة لاستعراض ودراسة اثر التمويل المالي ومصادر هذا التمويل على الخدمات العامة داخل الوحدات المحلية و مجالس المحافظة لما للتمويل و مدره المتنوعة و المختلفة اثر كبير على التنمية المحلية و تقديم الخدمات للمحافظة من بنى تحتية وتحقيق اكبر قدر من الاستقلال المالي والذي يعزز بدوره تحسين اداء مجلس المحافظات.

اما من ناحية محافظة النجف فتعد أنموذجا عن المحافظة ذات المورد المالي المرتفع نتيجة التخصيصات المالية من الموازنة اضافة الى السياحة الدينية لوجود المراقد الدينية و المدارس الفقهية المنتشرة بصورة كبيرة اضافة الى الزراعة ما انعكس بصورة ايجابية على التطور العمراني للمحافظة بشكل ملحوظ وبالنتيجة اثبت البحث صحة الفرضية بالاستناد الى المنهج الوصفي و التحليلي.

تشير النتائج الى ان التمويل المالي يلعب دورا رئيسيا في تحسين مستوى الخدمات العامة ، لكنه يواجه عقبات تتطلب حلولا اصلاحية ، مثل تنويع مصادر التمويل ، تعزيز الشفافية في ادارة الموارد ،وزيادة الاستثمار في المشاريع التنموية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية ، التمويل المالي ، الادارة المحلية ، التشريع ، الخدمات العامة ، التخطيط المالي.

Abstract:

This research is an attempt to review and study the impact of financial funding and the sources of this funding on public services within local units and provincial councils because funding and its various and different sources have a great impact on local development and the provision of services to the province from infrastructure and achieving the greatest amount of financial independence, which in turn enhances the performance of the provincial council.

On the other hand, Najaf governorate is an example of a governorate with a high financial resource as a result of financial allocations from the budget, in addition to religious tourism due to the presence of religious shrines and

theological schools spread widely, in addition to agriculture, which reflected positively on the urban development of the governorate significantly and as a result, the research proved the validity of the hypothesis based on the descriptive and analytical method.

The results indicate that financial financing plays a key role in improving the level of public services, but it faces obstacles that require reform solutions, such as diversifying funding sources, enhancing transparency in the management of resources, and increasing investment in sustainable development projects.

المقدمة

تلعب الخدمات العامة دورا حيويا في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول.

تعتمد قدرة الحكومات على توفير هذه الخدمات بشكل فعال و مستدام على عدة عوامل ، من اهمها التمويل المالي ومصادره المتنوعة ، فالتخطيط الجيد لادارة الموارد المالية يمكن ان يسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة الخدمات العامة المقدمة سواء كانت هذه الخدمات صحية او تعليمية او تطوير البنى التحتية و غيرها.

تتباين مستويات التمويل وتوزيعه بين المناطق على صعيد الدولة الواحدة والذي يؤثر بشكل مباشر على نوعية وكمية الخدمات العامة المقدمة.

يناقش البحث اثر التمويل المالي على كفاءة وجودة الخدمات العامة المقدمة مع طرق استثمار الاموال وتوزيعها بين القطاعات المختلفة و اهم التحديات التي تواجه الحكومات المحلية المتعاقبة في تامين مصادر التمويل الكافية لسد الاحتياجات والنهوض بالمشاريع التنموية خاصة في ظل الازمات الاقتصادية

وتعد محافظة النجف الاشرف مدار البحث من المحافظات العراقية التي تحمل اهمية دينية وتاريخية واقتصادية كبيرة ويعتمد تقديم الخدمات العامة في هذه المحافظة بشكل كبير على توجيه موارد المحافظة المالية وادارتها بشكل فعال يدعم البنى التحتية و الخدمات العامة اذ تشكل الادارة الناجحة للموارد المالية احد العوامل الاساسية لتلبية احتياجات السكان وتقديم الخدمات العامة لهم بصورة افضل.

اهمية البحث:

أ. المساهمة البحث في فهم كيفية تقديم الخدمات بشكل افضل.

ب. تسليط الضوء على القطاعات العامة و الخاصة ودورها في عملية التمويل.

اهداف البحث:

- دراسة العلاقة بين الموارد المالية و الخدمات العامة.
- تحليل اثر العجز المالي على تقديم الخدمات الاساسية.
- اقتراح حلول لتجاوز المشاكل المالية و تحسين الخدمات العامة و اقتراح سياسات للتعزيز من فعالية التمويل العام في تحسين الخدمات. والمالية التي قد تؤثر على الميزانية العامة.

اشكالية البحث:

مقدار مدى تاثير العوامل المالية (التمويل الحكومي ، العجز و الفائض) على جودة الخدمات العامة المقدمة للمحافظة .

فرضية البحث:

ان اي بحث علمي لا يخل من فرضية معينة يجب ان ينطلق منها الباحث في بحثه ولا سيما اذا كانت الدراسة حول ظاهرة اجتماعية مثل دراستنا هذه فضلا عن وجود الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي تساعد على الوصول الى صحة النتائج التي تم التوصل اليها في الموضوع مدار البحث واثبات دور التمويل المالي في تقديم الخدمات العامة على الصعيد المحلي (محافظة النجف إنموذجا).

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة الدراسة ، حيث يهدف الى وصف الظاهرة محل البحث وصفا دقيقا و تحليلها للوصول الى نتائج علمية مبنية على بيانات واقعية.

المبحث الاول

مفهوم التعليم ودوره في التنمية المحلية

المطلب الاول: مفهوم التمويل العام:

يقصد بالتمويل هو توفير المبالغ المالية لأنجاز الاعمال اذ ان الجهات الادارية المسؤولة عن اعمال التطوير وانجاز المهام الموكلة اليها لا تستطيع تنفيذ اي تعاقد بدون وجود تخصيص مالي يغطي قيمة التعاقد وبذلك يعد التمويل جزءا مكملا لعمل الادارة العامة.

و يعد التمويل الوسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة لدفع وتطوير المشاريع الخاصة او العامة النابعة برغبة الافراد ومنشآت الاعمال لتحقيق اقصى حد ممكن من التطور .

اما بشأن مصادر التمويل يمنح تنوعها و اختلافها فرصة للتنويع و المفاضلة بينها ما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق التوفيق و التناسق التمويلي الامثل الذي يوازن ما بين العوائد و المخاطر الناتجة عنه ، و يعمل على التوفيق بين مختلف الاطراف ذات المصلحة في المؤسسة .

بصورة عامة يتمثل التمويل كافة الاعمال التنفيذية التي تترتب عليها الحصول على الاموال واستثماره في مختلف العمليات و ساعد على تعظيم القيم النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيم النقدية المتاحة للاستثمار و العائد المتوقع الحصول تحقيقه منه و المخاطر المحيطة واتجاهات سوق المال ، ومن ناحية اخرى هو البحث عن امكانيات الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الاهداف المرجوة.

وبالحديث عن محافظة النجف الاشرف لعب التمويل و تنوع مصادره دور كبير بالنهوض بالمحافظة وتطويرها مثال ذلك السياحة و الاستثمارات الخارجية والرسوم اضافة الى التمويل المركزي من الحكومة المركزية جميع مصادر التمويل المذكورة ساهمت بشكل مباشر في تطوير البنى التحتية و البناء العمراني بشكل ملحوظ و جذري في المحافظة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ ودخول المستثمرين بصورة كبيرة واستثمار اموالهم داخل المحافظة.

المطلب الثاني

انواع التمويل

يقسم التمويل من حيث مصدر التمويل الى عدة انواع:

١. التمويل الداخلي: يقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون الحاجة للجوء الى الخارج . بمعنى اخر يتم التمويل عن طريق استغلال الموارد الداخلية المتوفرة داخل المحافظة.
٢. التمويل الخارجي : في حالات معينة تضطر الكثير من مجالس المحافظات اللجوء الى مصادر تمويل خارجية بسبب قلة مصادر التمويل الداخلية ومحاولة الحفاظ على مستوى معين من تقديم الخدمات العامة داخل المحافظة ، مثال ذلك القروض و الهبات و التمويل الخارجي من الحكومة المركزية و استثمار الاسهم و المنح والهبات.

على ما تقدم يمكن تلخيص عملية التمويل على انها الحجر الاساس للقيام باي مشروع على الرغم من اختلاف وتنوع مصادر هذا التمويل ان كان داخليا (ذاتيا) او خارجيا.

المطلب الثالث

الدور الاستراتيجي للتمويل

يعد التمويل العام ركيزة أساسية في تطوير وتحسين الخدمات العامة في أي دولة، ويمكن تحليل هذا الأثر من خلال عدة محاور رئيسية :

أولاً: الدور الاستراتيجي للتمويل العام يتلخص بالاتي :

١. يوفر الموارد المالية اللازمة لتشغيل المرافق العامة.
٢. يضمن استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.
٣. يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص فضلا عن تطوير الكوادر البشرية بالتزامن مع تطوير فرص العمل المتوفرة مع توفير التقنيات الحديثة لتحسين مستوى الخدمات تحسين البنية التحتية للمرافق العامة.

ثانيا : النتائج المتوقعة:

-تحسين مستوى رضا المستفيدين
-زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية
-تعزيز التنمية المستدامة

يمثل التمويل العام عنصراً حيوياً في تطوير وتحسين الخدمات العامة، ويتطلب إدارة حكيمة وتخطيطاً استراتيجياً لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الثاني

مفهوم الخدمات العامة

المطلب الاول : تعريف الخدمات العامة وانواعها

يقصد بالخدمات العامة الفعاليات التي تقوم بها الحكومة او اي كيان خاص نيابة عن الحكومة ، اذ تعتمد شرعية الدولة على كمية ونوعية الخدمات الفعلية التي تقدمها للافراد ، وعلى ذلك توجد عدة انواع للخدمات العامة:

١- الخدمات الادارية : ويقصد بها الخدمات اللازمة لادارة الدولة وديمومتها مثال الخدمات الصحية والتعليمية وتطوير البنى التحتية

٢- الخدمات الصناعية و التجارية : وتكون على شكل انتاج و تبادل السلع والبضائع وتسهيل مرورها.

٣- الخدمات المهنية و الاجتماعية : والمقصود بها تشكيل النقابات العمالية و الحفاظ على حقوق الانسان داخل المحافظة ومنع الانتهاكات وصيانة الحقوق والحريات للافراد.

المطلب الثاني: مبادئ الخدمات العامة

١. مبدأ المساواة:

ينص هذا المبدأ على وجوب تمتع جميع المواطنين بالخدمات العامة بصورة متساوية من حيث الفوائد و المنافع و الواجبات الناشئة عن الخدمات العامة والانفاق العام بهدف توفير المصلحة العامة.

٢. مبدأ الصبر:

والمقصود بهذا المبدأ هو الاعداد المسبق وتهيئة كافة السبل و الوسائل لتحقيق الاهداف العامة المنشودة بصورة متكاملة خالية من الاستعجال لتحقيق اكبر قدر من الفائدة.

٣. مبدأ الاستمرارية:

ونعني بهذا المبدأ ان تكون الخدمة العامة مستدامة ، اذ هناك خدمات تقدم للافراد تكون من ضمن متطلبات الحياة وعند الاعداد لها ينبغي تهيئتها ليكون لها طابع الاستمرارية مع الاخذ بنظر الاعتبار ادخال تحسينات مستمرة تتواكب مع التطور السكاني و العمراني المتزايد.

المطلب الثالث : دور التمويل العام في تقديم الخدمات المحلية:

يتطلب تحقيق التنمية و تقديم الخدمات قيام الدولة بتمويل كافة المشاريع التي تستهدف التطوير من البنى التحتية اذ ان البنى التحتية الضعيفة تحد من امكانية حصول الافراد على الخدمات الاساسية كالتعليم و الصحة و النقل ولبلوغ الوصول الكامل للخدمات المذكورة يجب على الحكومات المحلية التركيز على عدة جوانب منها:

١. التركيز على التبادل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي وتوفير فرص العمل للسكان الذين يتزايدون

بسرعة كبيرة ، مثال على المستوى المحافظات هناك من تشتهر بزراعة التمور و المشهورة بزراعة انواع معينة من الرز في هذه الحالة تشجع الحكومة المحلية هذه الزراعة والصناعات التقليدية المحلية.

٢. تحسين مناخ الاعمال وسهولة التحصيل على رؤوس الاموال للمشاريع الصغيرة.
٣. دعم سوق العمل بالكافاءات عن طريق النهوض بالتعليم وتوفير مراكز لتاهيل وتدريب الشباب للعمل في القطاعات العامة و الخاصة.

أ/ التحديات التي تواجه التمويل في تقديم الخدمات المحلية:

١- الفساد وسوء الادارة:

يؤدي الفساد بكافة اشكاله وضعف التخطيط الى هدر الموارد المحلية وسوء توزيعها و استخدامها ، اضافة الى ان ضعف الرقابة على ادارة الاموال العامة وغياب الشفافية في العمليات المالية يحد من ثقة المواطنين في قدرة الجهات المحلية على تقديم خدمات فعالة

٢- الديون:

زيادة الديون والقروض التي تقوم بها السلطات على الصعيد المحلي تؤثر وبشكل سلبي على قدرة الحكومة المحلية على تمويل الخدمات ، اضافة الى ضعف القدرة على ادارة الديون قد يؤدي الى تعثر المشروعات وتوقف الخدمات المقدمة.

١. عدم كفاية الموارد المالية:

تواجه العديد من الحكومات المحلية نقصا في الايراد العام نتيجة ضعف السلطات في جباية الضرائب المحلية والسيطرة على الموارد المالية و الاعتماد على مصادر دخل غير مستدامة وعدم تنويع مصادر الايرادات ما يؤدي بالتالي الى ضعف التمويل والذي يكون غير كافي في بعض الاحيان لتغطية الاحتياجات المالية المتزايدة وتقييد الميزانيات المخصصة للخدمات ، اضافة الى الاعتماد المفرط على التحويلات المالية من الحكومة المركزية ما يجعلها عرضة للتقلبات السياسية او الاقتصادية وعدم قدرتها على الابتكار والاستقلالية في تمويل الخدمات.

٢. ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات :

ان زيادة الطلب على الخدمات بسبب النمو السكاني و الهجرة الى المدن تضغط على الموارد المالية المحلية ومن جهة اخرى ان التضخم وزيادة اسعار المواد

و الخدمات تؤدي الى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي و النقل وفي نفس الوقت نقص الكفاءات الادارية في الحكومات المحلية وضعف التخطيط الاستراتيجي يحد من قدرتها على اعداد ميزانيات دقيقة وادارة الموارد بفعالية ، اضافة الى غياب الشراكة ما بين القطاع العام والخاص.

على ماتقدم يعد التمويل عصب تقديم الخدمات العامة ، حيث يمكن الحكومات من تحقيق اهدافها التنموية و الاجتماعية ، وللتعزيز من هذا الدور يجب تعزيز الشفافية و زيادة كفاءة الادارة.

المبحث الرابع

واقع التمويل في محافظة النجف الاشرف

تحتل مدينة النجف الاشرف مكانة بارزة في التاريخ الاسلامي والثقافة العربية ، و تقع في جنوب غرب العاصمة بغداد وتعد مركز ديني و حضاري مهم يحدها من الشرق نهر الفرات و تمتد حدودها الى الحدود السعودية ، وتم استحداثها بموجب المرسوم الجمهوري بالعدد (٤٢ لعام١٩٧٦) لتمثل المحافظة ١٤ لباقي المحافظات العراقية انذاك ، وبعد تغير نظام الحكم في (٩ نيسان ٢٠٠٣) اخذ التفكير يتجه الى اعادة صياغة شكل الدولة العراقية و جعلها دولة اتحادية فظهرت بذلك اللامركزية كضرورة لبناء توازن داخلي للسلطة و الغرض منها حظر تولي السلطة من نظام واحد او جهة واحدة.

من المنظور التاريخي تعد تجربة اللامركزية معاصرة جدا ، فقد ظهرت بصدور قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ والذي نص في المادة (٤) منه ((ان نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي)) .

اما فيما يتعلق بمؤسسات الحكم المحلي في النجف الاشرف ، فكان للدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الفصل في تحديد المؤسسات التي تنتظم في المحافظات غير المنتظمة باقليم.

المطلب الاول : الموارد الاقتصادية لمحافظة النجف:

أ. السياحة الدينية :

تعتمد النجف بشكل كبير على السياحة الدينية وخاصة خلال المناسبات الدينية بسبب توفر مكانات السياحة الدينية و الطبيعية و التاريخية والتي تؤهل المحافظة ان تكون قطب سياحي مهم وذلك في حال استثمارها بسياسات تنموية ملائمة، اضافة الى توفير فرص عمل

بشكل مباشر وغير مباشر لسكان المحافظة ، كما تتضمن الخدمات السياحية المقدمة اشكالا متنوعة من العروض المختلفة من حيث المنطلقات و الغايات ودرجة التقدم التقني والفني والتي بدورها تشجع على زيادة معدلات الانفاق للسياح و بقاءهم مدة اطول داخل المحافظة.

ب . الزراعة:

تعد النجف منطقة زراعية مهمة بسبب قربها من نهر الفرات وكونها جزء يمتد ضمن اقليم السهل الرسوبي الجغرافي المتميز بالمياه السطحية والترب الجيدة ما يساهم في تركز السكان وشبكات الطرق في ذلك الجزء بالتالي تتوفر الامكانية لتطويرها كما تتوفر المياه الباطنية و الترب الصالحة للزراعة في المنطقة الصحراوية مما يشجع مستقبلا في استثمار اجزاء منها في النشاط الزراعي ، كما تشتهر بزراعة التمور والمحاصيل الحقلية ويصدر بعضها لدول العالم العربي.

كما تضم النجف اسواق تقليدية تعلم على تلبية احتياجات السكان والزوار مثال سوق النجف الكبير وسوق السرجخانة.

المطلب الثاني : مصادر التمويل

تتنوع مصادر التمويل العام في محافظة النجف ما بين التالي

١- التخصيصات المركزية من الموازنة العامة و التمويل المركزي من الحكومة المركزية.

٢- الايرادات المحلية الناجمة عن الضرائب و الرسوم .

٣- برامج التنمية المحلية المتمثلة بمشاريع البنى التحتية و مشاريع دعم السياحة و التنمية الزراعية.

٣- المنح و الهبات والمساعدات الدولية .

<u>اليات تخصيص الموارد المحلية:</u>

يتم توزيع الموارد المالية وفقاً لمعايير محددة وهي:

١- حجم السكان:

يراعى حجم السكان في المحافظة مع الاخذ بنظر الاعتبار الزيادة المستمرة للسكان و مستوى الخدمات المطلوب توفيرها للسكان و المشاريع التنموية القائمة.

٢- مستوى الخدمات المطلوبة:

في محافظة كالنجف يتم الارتقاء والاعتناء بمستوى الخدمات المقدمة كون المحافظة شهدت انفتاح واسع ومتطور بعد الانفتاح الحاصل على دول العالم نتيجة انفتاح السياحة ، اضافة الى العمل على

توفير مراكز تدريبية تعمل على زيادة كفاءة العاملين في القطاع السياحي ما يسهم بالارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

٣- المشاريع التنموية القائمة : يتم تخصيص الموارد المالية تبعا للمشاريع التنموية القائمة في المحافظة

٤-الاحتياجات الطارئة : مثال الكوارث الطبيعية والزيارات الدينية السنوية في المحافظة .

تحديات وفرص تطوير التمويل العام المحلي في النجف:

١- محدودية الموارد المالية المتاحة..

٢- ضعف آليات التحصيل المالي.

٣- تحديات في التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة.

٤- الحاجة إلى تطوير القدرات الإدارية والمالية

الفرص و الامكانيات المتاحة للتطوير :

١- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالواقع الخدمي .

٢- تطوير نظم الإدارة المالية المحلية و التعزيز من الادارة الناجحة على المستوى المحلي ورفدها بالخبرات والكفاءات .

٣- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الادارات المالية المحلية مثال بريطانيا و الاردن .

المطلب الثالث : تحليل قطاعات الخدمات المحلية في محافظة النجف:

١-قطاع الخدمات الصحية:

يلعب التمويل الذاتي دورا مهما في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة ، كما يعد القطاع الصحي من اهم القطاعات التي تتطلب تمويلا مستداما وجودة في المستلزمات المتوفرة.

٢-قطاع التعليم:

تشكل النفقات التعليمية نسبة كبيرة من ميزانية المحافظة، وتشمل:

- صيانة المباني المدرسية .

-توفير المستلزمات التعليمية .

- برامج التطوير المهني .

٣- البنية التحتية والخدمات البلدية:

تتولى الحكومة المحلية مسؤولية تمويل:

- شبكات المياه والصرف الصحي
-صيانة الطرق العامة والجسور
-الخدمات التي تقدمها دائرة البلدية

المطلب الرابع : آليات تطوير التمويل العام المحلي:

١- تعزيز الإيرادات المحلية عن طريق تطوير نظم جباية الضرائب والرسوم المحلية مع تعزيز الشفافية و المساءلة .
٢- تحسين إدارة الأملاك العامة مع تدريب الكوادر المالية والادارية
٣- تفعيل الاستثمارات المحلية.
٤- تطوير مصادر دخل جديدة .مع تحديث انظمة المعلومات المالية
٥- تحسين كفاءة الإنفاق
٦- تطوير القدرات المؤسسية مع تطوير اليات التخطيط المالي.

بناءا على ما ذكر هناك عدة اليات للتطوير و الاصلاح على عدة مستويات منها :

١- على المستوى التشريعي:

ان دور التشريع في تمويل الخدمات المحلية في محافظة النجف دور أساسي ومهم في تحديد إطار العمل المالي والإداري الذي يساهم في تطوير وتحسين الخدمات المحلية في المنطقة ، ان اغلب التشريعات تلعب دورًا حيويًا في تأمين مصادر تمويل مستدامة وتوجيهها بشكل فعّال لضمان تلبية احتياجات السكان المحليين في مختلف المجالات مثل الصحة، التعليم، النقل، والصرف الصحي..

ومن بعض الجوانب التي يظهر فيها دور التشريع في تمويل الخدمات المحلية:

أ.تحديد مصادر التمويل:

ان التشريعات المحلية والوطنية هي التي تحدد مصادر التمويل المتاحة لتقديم الخدمات المحلية و قد تشمل هذه المصادر:

-الموازنات الحكومية:

مثال تخصيص الاموال من الحكومة المركزية او من الموازنة المحلية للمحافظة .

-الضرائب المحلية:

مثال الضرائب المفروضة على الشركات و الافراد في داخل المحافظة لتمويل الخدمات الاساسية.

-التمويل الدولي:

التعاون مع اشخاص او منظمات دولية لتمويل مشاريع التنمية داخل المحافظة ، وهذه الظاهرة بدأت بالانتشار مؤخرا في محافظة النجف نتيجة فتح المحافظة ابواب الاستثمار داخل المحافظة وخاصة رؤوس الاموال الخليجية.

ب- التخطيط المالي و تخصيص الموارد:

من خلال التشريعات، يمكن وضع سياسات تنظيمية لتوزيع الموارد المالية على المشاريع المختلفة وفقًا لأولويات التنمية المحلية واحتياجات السكان داخل المحافظة فضلا عن تخصيص جزءا من الايرادات المحلية لتحسين البنية التحتية و الخدمات العامة مثال الطرق ، المستشفيات ، و انشاء المدارس ، بالاضافة الى اعادة توزيع السكان بالصورة التي تحد من ازديادهم في مركز المحافظة بصورة كبيرة من خلال اتباع سياسات مناسبة مع تنمية مناطق الاطراف مما يساهم في امتصاص الزخم السكاني في المدن المركزية.

ج – الشفافية و المساءلة :

تساهم التشريعات في ضمان الشفافية في إدارة الأموال العامة وكيفية تخصيصها واستخدامها فضلا عن وضع اليات للمراقبة و المحاسبة لضمان عدم هدر الاموال و تحقيق افضل استفادة من الموارد المتاحة

د- تشجيع الاستثمارات الخاصة:

قد تتيح التشريعات بعض الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات المحلية، مثل توفير البنية التحتية اللازمة أو تسهيل إجراءات التراخيص و يمكن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام و الخاص ، اذ ان اشراك القطاع الخاص في الاستثمار وخاصة في مجالات البنى التحتية و مجال النقل يسهم في توفير الموارد المالية للمحافظة ووفق ركائز تطويرية من شانها ان تؤدي الى تحسين بيئة الاعمال و القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالشكل الذي يمكن شركات القطاع الخاص ان تصبح اكثر انتاجية وقدرة على المنافسة.

٢- على المستوى الاداري و المالي:

أ.اللامركزية الادارية و تفعيل الدور المحلي:

ان تفعيل دور الحكم المحلي يساعد على زيادة و توسيع صلاحيات البلديات و المجالس المحلية في اتخاذ قرارات مالية و تخصيص الاموال ما يساهم بشكل فعال في تمويل و تطوير المشاريع المحلية بما يتماشى مع احتياجات السكان المحليين وذلك عن طريق رفد السلطات المحلية بكافة المقومات الضرورية بما فيها المساعدات المالية للوصول الى تطبيق سياسة في التوزيع عند تنفيذ المشاريع المهمة.

ب- إصلاح النظام الضريبي وتخصيص الإيرادات:

سن التشريعات التي تساعد في تحديد السياسات المالية المتعلقة بالاقتراض المحلي أو الحكومي وكيفية إدارة الدين العام لدعم تمويل المشاريع التنموية ، فضلا عن التشريعات التي تتضمن تحديثات على النظام الضريبي المحلي بما يساعد في زيادة الايرادات التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات وفي بعض الاحيان قد تشمل فرض ضرائب جديدة او تعديل المعدلات الضريبية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي المحلي.

من ناحية اخرى على السلطات المحلية داخل محافظة النجف الاشرف معالجة التفاوت الناتج عن توزيع الاستثمارات على الاقضية و النواحي في المحافظة و ذلك عن طريق زيادة نسبة التخصيصات المالية.

التحديات والفرص:

التحديات:

- قد تواجه النجف تحديات في تنفيذ التشريعات بسبب نقص الموارد المالية ، الفساد أو التحديات الإدارية اضافة الى نقص الشفافية و المساءلة في تخصيص و ادارة الاموال .
- ضعف التخطيط المالي و الاداري في توزيع الموارد المالية مع زيادة النمو السكاني وزيادة الطلب على الخدمات .
- الاعتماد على الإيرادات النفطية وتأثير تقلبات أسعار النفط على التمويل المحلي.

الفرص:

يمكن أن تؤدي التشريعات المناسبة إلى تحسين الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات المحلية.

الخلاصة:

يهدف البحث الى دراسة اثر التمويل المالي على تقديم الخدمات العامة من خلال تحليل العلاقة بين مستوى التمويل و كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين ، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد منهج وصفي تحليلي يجمع بين البيانات الكمية والنوعية ، حيث شملت الدراسة جمع المعلومات من خلال الاستبيانات وتحليل الوثائق و التقارير الرسمية المتعلقة بالتمويل العام.

اظهرت نتائج البحث الى ان التمويل المالي الكافي و الموجه بشكل فعال يعد من العوامل الاساسية في تحسين جودة الخدمات العامة في مجالات الصحة و التعليم والبنية التحتية و غيرها.

كما بين البحث وجود علاقة ايجابية بين زيادة الموارد المالية وتطوير الخدمات ، اذ ان ادخال اساليب التخطيط المالي المتقدمة و الشفافية في ادارة الموارد يؤديان الى تحقيق مستويات اعلى من رضا المواطنين و تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

من ناحية اخرى ، اظهرت الدراسة بعض التحديات التي تعيق استغلال التمويل المالي بكفاءة ، مثل ضعف اليات المراقبة و الرقابة وعدم وجود استراتيجيات واضحة لاعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وبناءا عليه ، توصي الدراسة بتبني اصلاحات ادارية و مالية تركز على تحسين نظم تخطيط الرقابة المالية ، بالاضافة الى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام و الخاص لتطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق الخدمات العامة .

بالاضافة الى دور التشريع في تمويل الخدمات المحلية في النجف يشمل وضع الأطر القانونية اللازمة لتوجيه الموارد المالية بشكل يساهم في تحسين مستوى الحياة للسكان المحليين. من خلال توفير مصادر مالية مستدامة، وضمان الشفافية، وتفعيل دور المجالس المحلية، يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المحافظة.

في الختام ، يؤكد البحث ان الاستثمار في تحسين اليات التمويل المالي يعتبر خطوة محورية لتحقيق تطوير مستدام في قطاع الخدمات العامة بمحافظة النجف الاشرف ، مما ينعكس ايجابا على جودة الحياة للمواطنين و يسهم في دفع عجلة التنمية الاقليمية.

الخاتمة:

يعد تطوير نظام التمويل العام المحلي في محافظة النجف ضرورة ملحة لتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين داخل المحافظة ، ويتم ذلك من خلال تبني الآليات والحلول المقترحة، و التي من شأنها تحقيق نقلة نوعية في إدارة الموارد المالية وتحسين كفاءة الأنفاق العام.

من جهة اخرى تعتمد قدرة السلطات المحلية على تقديم خدمات فاعلة يعتمد على مقدار الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة المركزية لهذه السلطات ، وعلى هذا لابد من توافر مصادر التمويل الكافية لها مع الاخذ بنظر الاعتبار التخطيط على المستوى الاقليمي لهذه السلطات المحلية مع ضرورة انشاء مجالس للتنمية المحلية من قبل الحكومة المركزية تساهم في وضع و تحضير موازنة السلطات المحلية.

المصادر :

١- تجربة مجالس المحافظات غير المنتظمة بأقليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (محافظة النجف أنموذجا) ، حيدر لطيف موسى ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠١٣، بغداد
٢- د.محمد عبدالله شاهين، سياسات التمويل واثره على نجاح الشركات و المؤسسات المالية ،دار حميثرا للنشر ، القاهرة ،٢٠١٧.
٣- عبد الله قلش ، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية ، السنة الرابعة ،العدد (٣٢) ، الجزائر ، ص ٢.
٤- سيد الهواري ، الادارة المحلية ، مكتبة عين شمس ، الطبعة السادسة ، ١٩٩٦ ، مصر ،ص٣٣٠.
٥- رضا موسى زادة ، الحقوق الادارية ، دار ميزان للنشر و الطباعة ، طهران ،١٩٦٦، ص٢٣٢.
٦- مصطفى كامل ، التباين المكاني لخصائص الموارد المائية في النجف الاشرف ،رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢.
٧- سهى مصطفى حامد ،احمد حسن علاوي ، التنمية المكانية لمحافظة النجف الاشرف في ضوء تحديد الاقاليم التنموية ، مركز التخطيط الحضري و الاقليمي ، بغداد ،العدد (٥٣) ،٢٠١٩ ، جامعة بغداد .
٨- حسن جعاز ناصر الفتلاوي، هيلين محمد عبد الحسين ، التغيرات السكانية في محافظة النجف الاشرف و علاقتها بالتنمية المستدامة للاعوام (٢٠٠٨_٢٠١٨) ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، عدد(٤) ، مجلد (٤٤) ، سنة ٢٠١٩ .
٩- محمد ثابت الكرعاوي ومهند حميد كاظم ، الادارة الحديثة واثرها في تحسين الاداء المحلي في مجلس محافظة النجف الاشرف ، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، عدد (٥٤) ، ٢٠١٩.
١٠- حيدر الفريجي ، تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الحكومات المحلية العراق نموذجا) ، مجلة الملتقى ، العدد (١١) ، مؤسسة افاق للدراسات و الابحاث العراقية ، النجف الاشرف ، ٢٠١١.
١١- رنا جبار عباس ، الاسس الدستورية و القانونية لنشأة مجالس المحافظات في العراق بعد العام ٢٠٠٥ (مجلس محافظة النجف أنموذجا) ، مجلة الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، عدد (٩٨) ،٢٠١٥.
١٢- محمد جواد عباس شبع ، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف الاشرف ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧، النجف الاشرف .
١٣- عثمان سلمان غيلان العبودي ، الاشكالات الدستورية و القانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، ٢٠١٩ .
١٤- كامل بربر ، نظم الادارة المحلية (دراسة مقارنة) ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦.
١٥- فرح ضياء حسين ، الحكومات المحلية ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ،ط٢ ، بغداد ، ٢٠١٦ .

١٦- وليد عبد الحسين غالي ، التمويل المالي واثره على التنمية المحلية في محافظة النجف الاشرف ، بحث دبلوم عالي ، كلية الادارة و الاقتـــصاد ، جامعة الكوفة ، النجف الاشرف،٢٠٢١.
١٧- تخطيط التنمية المحلية في محافظات ذي قار و البصرة وصلاح الدين و النجف الاشرف ، تقرير منشور من قبل وزارة التخطيط على الموقع الالكتروني : www.mop.gov.iq
١٨- اهداف التنمية المستدامة ، تقرير منشور من قبل الجامعة الاسلامية على البريد الالكتروني :
١٩- https://iunajaf.edu.iq